

رقم الوثيقة : AFR 54/004/2003 (وثيقة عامة)

بيان صحفي رقم : 038

21 فبراير/شباط 2003

21 فبراير/شباط 2003

السودان : دعوة عاجلة لتشكيل لجنة تحقيق في دارفور مع تدهور الوضع

بعد هجوم مسلح على القوات الحكومية والمهجوم الذي شنه، قطاع طرق كما يبدو، على مدير مشروع تنمية جبل مرة، تحث منظمة العفو الدولية الحكومة السودانية على تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في الوضع في دارفور الواقعة في غرب السودان.

"ولا يجوز السماح بتدهور الوضع أكثر من ذلك ليتحول إلى حرب سودانية أخرى. وندعو الحكومة إلى مواجهة سلسلة الهجمات المتصاعدة بالمبادرة فوراً إلى تشكيل لجنة تحقيق مستقلة يجب أن تحقق في الوضع وأن تصدر تقريراً علنياً وتقدم توصيات ينبغي تنفيذها."

وطوال السنوات القليلة الماضية سقط المئات من المدنيين، معظمهم من الجماعات الزراعية غير المترحلة مثل الفور والمساليات والزغوة، بين قتلى وجرحى ودُمرت المنازل ونُهبت قطعان الماشية من جانب جماعات البدو الرحل. وأحياناً كان العشرات من المدنيين يُقتلون في غارة واحدة.

فعلى سبيل المثال، في 28 إبريل/نيسان 2002، تعرضت قرية شوبا الواقعة بالقرب من كيبكية للهجوم عند الفجر شنته مجموعة مسلحة أدى إلى مصرع ما لا يقل عن 17 شخصاً وإصابة 16 آخرين بجروح.

وفي بداية يناير/كانون الثاني 2003، تعرضت قرية أخرى هي سنغيتا الواقعة على بعد 14 كيلومتراً جنوب كاس لهجوم قام به خيالة مسلحون. وبحسب ما ورد قُتل 25 شخصاً، بينهم 10 أشخاص أطلق المهاجمون النار عليهم وزُعم أنهم فيما بعد ألقوا بهم في النار. وفي كلا المكانين، أحرق المهاجمون المنازل والمحاصيل الزراعية ونهبوا الأبقار وغيرها من قطعان الماشية.

وقالت منظمة العفو الدولية إن "الذين يرتكبون الجرائم ينبغي أن يُقدّموا إلى العدالة، لكن يجب احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان الخاصة بالمحاكمات العادلة."

وقد سمحت الحكومة لوفد عن منظمة العفو الدولية بزيارة السودان في يناير/كانون الثاني للمرة الأولى منذ 13 عاماً. وقام بزيارة الفشر عاصمة ولاية دارفور الشمالية حيث التقى بالمحافظ ومسؤولي القضاء والشرطة، فضلاً عن المحامين وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

وقد اشتكت الجماعات المستوطنة (غير المترحلة) من أن القوات الحكومية تقاعست عن حمايتها وتوحي بأن الهجمات تشكل محاولة لطردها من أراضيها. وتشير المصادر الحكومية إلى العشرات من أفراد قوات الأمن قُتلوا أيضاً وتلقي باللائمة عن المصادمات على التصحر.

وقال أندرو أندرسون رئيس الوفد الذي زار السودان حديثاً "إن ردود الحكومة على الاشتباكات المسلحة كانت غير فعالة وأدت إلى وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان."

وأضاف "التقينا بزعماء الفور الذين أُلقي بهم في السجن بصورة تعسفية من دون تهمة أو محاكمة وحُرموا من الاتصال بالعالم الخارجي مدة تصل إلى سبعة أشهر. ولقي قادة البدو الرحل معاملة مشابهة. وقد أصدرت المحاكم الخاصة التي أنشئت في العام 2001 أحكاماً بالإعدام على الناس من دون حتى وجود محام. ولن تؤدي هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان إلا إلى ازدياد الشعور بالمرارة."

وفي الشهر الفائت أُلقي القبض على 13 شخصاً من الفور في منطقة جبل مرة؛ وما زالوا محتجزين بمعزل عن العالم الخارجي في مراكز اعتقال تقع في نيرتيي والجنينة في دارفور الغربية وبحسب ما ورد تعرضوا للتعذيب.

وفي 14 فبراير/شباط هاجمت مجموعة من الفور المسلحين ومجموعات أخرى قافلة لقوات الأمن بالقرب من قرية مرتاجيلو الواقعة في جبل مرة، فقتلت 12 من أفرادها على الأقل. وقال زعيم المهاجمين إن الهجوم جاء رداً على عدم معاملة الفور على قدم المساواة وتخلفهم الاقتصادي، فضلاً عن تقاعس الحكومة عن حماية المزارعين من الهجمات.

وفي يناير/كانون الثاني، أعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها إزاء تدهور الأوضاع في دارفور وحثت الحكومة السودانية على تكثيف جهودها لإشراك قادة مختلف الجماعات في عملية مصالحة.

وقالت منظمة العفو الدولية إنه "لا يجوز السماح بتصعيد الوضع في دارفور ليصل إلى حرب شاملة"، وأضافت "أن جميع الفئات التي تعيش في دارفور سترحب بتشكيل لجنة تحقيق تستطيع أن توضح لسكان دارفور وللعالم العوامل المعقدة التي أدت إلى تدهور الأوضاع الراهنة. وقبل كل شيء، يمكن أن تحدد الآليات التي تتماشى مع معايير حقوق الإنسان لتوفير الحماية الفعالة للسكان من الهجمات".

وينبغي على لجنة التحقيق أن تحترم المبادئ التالية :

يجب أن يكون الأعضاء المعينون في هذه اللجنة من المشهود لهم بالاستقلالية والحيدة، ويجب أن يضموا أشخاصاً لديهم فهم عميق بالمنطقة ومعرفة مهنية ومعترف بها في قانون حقوق الإنسان وممارساتها.

يجب منح هذه اللجنة ما يكفي من الوقت والموارد لإجراء التحقيقات والتوصل إلى النتائج بصورة صحيحة؛

يجب تشجيع الشهود وضحايا الهجمات التي وقعت في دارفور وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان على التقدم للإدلاء بشهاداتهم من دون خوف وحمائتهم من أية عمليات انتقامية؛

يجب نشر نتائج لجنة التحقيق هذه وتوصياتها على الملأ ووضعها بسهولة في متناول الشعب السوداني وينبغي وضعها موضع التنفيذ.

خلفية

استمرت محادثات السلام بين الحكومة السودانية والجيش الشعبي لتحرير الجنوب، بصورة متقطعة منذ يونيو/حزيران 2002. وشكّل فريق مراقبة لحماية المدنيين للتحقيق في حوادث قتل المدنيين في جنوب السودان. لكن دارفور الواقعة في غرب السودان ليست مشمولة في مفاوضات السلام الحالية، ولم تجر أية قوة مراقبة تحقيقاً في حوادث القتل التي وقعت مؤخراً في دارفور. وقد شددت منظمة العفو الدولية بثبات على الحاجة لإدراج آليات محسوسة لتعزيز مراقبة حقوق الإنسان، ينبغي أن تطل أيضاً مناطق النزاع في غرب السودان وشرقه، كجزء من عملية السلام.

انتهى

وثيقة عامة

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة

على الهاتف رقم: 44 20 7413 5566

منظمة العفو الدولية : 1 Easton St. London WC1X 0DW . موقع الإنترنت :

<http://www.amnesty-arabic.org>

للاطلاع على آخر أخبار حقوق الإنسان زوروا موقع الإنترنت : <http://news.amnesty.org>